

## الفصل الرابع

الواقع الاقتصادي الذي ظهرت  
فيه الصحافة الإسلامية



يقول العلامة محمد فريد وجدى: إن الذين لم يروا في مصر إلا الاحتلال العسكري لم يروا من أحوالها الاجتماعية شيئاً، لأن أنواع الاحتلال الأجنبية في مصر كثيرة، ففي مصر احتلال عادى خاص بالعادات أسقط العادات الإسلامية والمصرية أمامه، وحول الناس وجهات مختلفة، وتبع الإنحراف في العادات إنحراف في الأخلاق وإنحراف في الآداب، وفي مصر إحتلال مدنى سلب نوى العقول عقولهم، فأصبح الأب أكثر عناية بتعليم ابنته «البيانو» من تعليمها أصول الأدب والدين، وفي مصر إحتلال إحدى زين للناس القول بأن الأديان من الشئون الأثرية وأن العقيدة بالله والروح والخلود بعض الخيالات القديمة التي كانت تتلهى بها القلوب في إبان سذاجتها، وفي مصر إحتلال اقتصادى أبار الصناعة المصرية، وجعلها أثراً بعد عين، بل هو دائب في إخراج الثروة من المصريين إلى أيدي الأجانب<sup>(١)</sup>.

وقبل الإحتلال أغرى الإنجليز الحكام بالاستدانة منهم، والتعامل معهم، وسهلوا لهم ذلك وهونوه عليهم، واستطاعوا بذلك أن يكتسبوا حق التدخل الإقتصادي في مصر وأغرقوا البلاد برووس أموالهم ومصارفهم وشركاتهم، وأن يديروا بولاب العمل الإقتصادي كما يرينون وأن يستأثروا بون الأهلين بالأرباح الطائلة والثروات العظيمة<sup>(٢)</sup>.

ولأن الاستدانة سبيل الإحتلال والإذلال، فقد وصل حجم الديون على مصر قبل الإحتلال الإنجليزى لها بست سنوات أى في عام ١٨٧٦م بـ ٩٠ مليون جنيه، ومن ثم أنشئ صندوق الدين المصرى العام ويتكون من مندوبين عن الدول الدائنة، ويتلخص عمل هذا الصندوق فى تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيعها على الدائنين، وتم تعيين مراقبين أجنيين أحدهما إنجليزى لمراقبة إيرادات الحكومة والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات<sup>(٣)</sup>.

(١) جمال النجار، صحافة الاتجاه الإسلامى في مصر منذ مطلع القرن العشرين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر ١٩٨٦، ص ٥٠.  
 (٢) حسن البناء، بين الأمس واليوم، القاهرة، دار الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص ٦٠.  
 (٣) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، كتاب الأهرام الإقتصادي، العدد (٦٤) يونية ١٩٩٣، ص ١٩٣.

## الاحتلال الاقتصادي:

فلم تمر هذه السنوات الست إلا وقد قامت إنجلترا باحتلال مصر عام ١٨٨٢ بحجة تدعيم سلطة الخديوى، والقضاء على الثورة العربية، ثم راحوا يبررون الوجود البريطانى بالعمل على تنظيم الإدارة المصرية بصورة تحقق استقرار مالية البلاد، وتكفل سداد الديون، ومن ثم أسندوا مناصب نظارة المالية الكبرى إلى عدد من الموظفين الإنجليز على رأسهم المستشار المالى، كما عينوا عددا من المهندسين الإنجليز بنظارة الأشغال العمومية، شغلوا المناصب الرئيسية التى تتحكم فى أمور الرى باعتباره الأساس الذى تقوم عليه حياة البلاد الزراعية<sup>(١)</sup>.

ولكن، منذ أن احتل الإنجليز مصر كانت خطتهم تعتمد على تحطيم الصناعة القائمة، ولذلك فقد اغلقوا أبواب المصانع الحكومية، كمصنع الورق ببولاق ١٨٨٥م، ودار سك النقود، فأصبحت نقودنا تسك فى إنجلترا، وبيع مغازل القطن، ومصانع النسيج، وعطلت الترسانة التى تصب المدافع، وتصنع البنادق والذخائر، وبيعت البواخر النيلية بأرخص الأثمان، وكانت خطة الاستعمار تقوم أيضا على تحطيم الحرف الصغيرة، حتى تحل السلع الإنجليزية محل المصنوعات المحلية، حتى بين أفراد الجماهير الكادحة، فشرد الآلاف من صغار الحرفيين بما فرض عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة<sup>(٢)</sup>.

كما قام الإحتلال بتحطيم الاكتفاء الذاتى فى الريف، وأغلقوا كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى، وفتحوا أبواب الجمارك على مصراعيها أمام السلع الأجنبية، بل وحاربوا الصناعة المصرية بالوسائل الفكرية، فأصبحت صبية المدارس يُلقنون أول ما يُلقنون أن مصر بلد زراعية لا يمكن أن تكون فيها صناعة بسبب عدم

(١) أنظر التفصيل: رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، القاهرة، دار الفكر الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، ص ١١٢.

(٢) راجع التفاصيل حول الاستعمار ودوره فى السيطرة الاقتصادية فى مصر: شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ - ١٩٥٦، القاهرة بدون ناشر ١٩٥٧ ص ٥ وأيضاً، عبد الرحمن الرفاعى، مصر والسودان، فى أوائل عهد الإحتلال مرجع سابق، ص ١٧٩.

وجود الفحم والحديد، لأنهم أرادوها مزرعة قطنية تمد مصانعهم في إنجلترا بالقطن المصرى بأبخس الأثمان<sup>(١)</sup>.

ولاشك في أن سياسة الإحتلال هذه أوقعت مصر في التبعية الاقتصادية، فقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية في البلاد مما جعلها عالة على إنجلترا، وعلى الدول الأوروبية في حياتها الاقتصادية، إذ أن القطن لا يباع إلا إذا استوردته البلاد الصناعية مادامت مصر محرومة من المصانع لغزله ونسجه، الأمر الذى جعل مصر دائما في حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية جرّت في ذيلها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها وبخاصة إنجلترا<sup>(٢)</sup>.

وقد نتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة، وحرمان المصريين مصدرا سائقا للرزق والرخاء، ولما كانت لموارد الزراعة لا تكفى لسد حاجات الشعب، مع ازدياد عدد السكان، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر، وكثرة عدد العاطلين، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الاحتلال سمح ببعض الصناعات فى مصر فهى من قبيل الصناعات التى لا مفر منها وذلك لتحقيق مصالحه فى الداخل والخارج، فى الوقت نفسه صار هذا النشاط الاقتصادى يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تمول وتشرف عليه فيما عدا الأعمال البسيطة، فانشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم، وغزت الصناعات الأوروبية البلاد<sup>(٤)</sup>.

وهذا الموقف من قبيل الاحتلال ليس بغريب ولا مستغرب، لأن الدول الاستعمارية من طبيعتها أن تجعل البلاد التى تحتلها مخزنا للمواد الأولية

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة شعب، عرض للحركة الوطنية فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، دار النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٥، ص ٨٠ وأيضاً: شهدي عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) أنظر بالتفصيل: عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أعقاب الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٨٨، ١٨٩ وأيضاً: فاطمة علم الدين عبد الواحد، التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١٠.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٤) شهدي عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٧.

والأيدي العاملة الرخيصة، تأخذ من هذه الدول ما تشاء، ومصعباً تفرغ منه الفائض من المنتجات الصناعية والمواطنين الزائدين<sup>(١)</sup>.

الأمر الذى جعل سياسة الاحتلال الاقتصادى تقوم على تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدا زراعيا فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن. وإهمال الزراعات الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وأدى اهتمام الاحتلال الشديد بالزراعة إلى إصدار قرار عام ١٨٩١ يعطى للأفراد حق ملكية الأرض، لذا بدأ الصراع يحتدم بين القوى التى أتت لها أن تمتلك الأرض فى مصر، وكان على رأسهم أفراد أسرة محمد على والأتراك والأجانب والحكومة وبعض المصريين الذين تمكنوا من الحصول على مساحات من الأرض، وترتب على إباحة حق التملك للأفراد أن ارتفع ثمن الأراضى ارتفاعا باهظا، ورغم ذلك استمر التنافس على شراء الأرض من جانب بعض التجار الذين رأوا فى الأرض مكسبا وخيرا، ولكن هذا التكالب على شراء الأراضى الزراعية سرعان ما انخفضت حدته بعد الارتفاع الشديد فى أثمان الأرض، وبعد الأزمات الاقتصادية التى عاشها كبار الملاك أثناء الحرب نتيجة لموقف الاحتلال من سياسة زراعة القطن وتسويقه والاستيلاء على بعض المحاصيل، وتجنيد الآلاف من العمال الزراعيين فى الحرب<sup>(٣)</sup>.

لذلك لم يكن إعلان الحرب عام ١٩١٤م، مفاجأة بل كانت الظروف جميعها فى الشرق والغرب تمهد للحرب وكانت الرأسمالية قد غلت غلوا كبيرا، وامتدت أطماعها إلى الشرق تبحث عن الأسواق والموارد الأولية، وحقول الزيت والبتروول والمطاط، وكان النزاع قائما بين نول أوروبا على هذا الميراث الذى لا وارث له، ميراث «الرجل المريض»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أنظر: جاك بولين، مع القومية العربية تعريب نجدة هاجر، وسعيد الغز، كتاب الملايين سلسلة ثقافية شهرية، بيروت المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر، ص ٢٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول قضية تخصيص مصر للزراعة من قبل الاحتلال، أنظر: رؤوف عباس حامد، المرجع السابق، ص ١٦٢، وعبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٣) محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، ١٩٢٤ - ١٩٥٢، القاهرة دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص ٥٢.

(٤) أنور الجندى، الإخوان المسلمون، النصف شهرية، العدد (١٨٣) السنة السادسة، ٢٥ يناير ١٩٤٨، ص ١١.

وما إن قامت الحرب حتى أعلن الاحتلال الحماية على مصر، وكان عهد الحماية البريطانية من أشد المراحل قسوة في تاريخ مصر، إذ سخر الإنجليز موارد البلاد لخدمة أهدافهم الاستعمارية وللقضاء على كل حرية، وكل حقوق البلاد في سبيل مصالحهم الخاصة، وفي خلال سنوات الحرب زاد شقاء الشعب المصري، وخاصة طبقة الفلاحين والعمال، فقد جندت إنجلترا ما يزيد على المليون من خيرة المصريين لسد مطالبهم الحربية، كما اشترت المحصولات الزراعية بثمن بخس، هذا فضلا عن جمع الضرائب والنواب دون النظر إلى حاجات الأهالي، وحدث هذا الكرب في الوقت الذي أقبل فيه عدد من الأجانب على جمع الثروات من مصر من عرق الفلاح والعامل، في ظل الكبت والقمع السياسي من جانب سلطات الاستعمار البريطاني<sup>(١)</sup>.

وبذلك أصبح للاستعمار البريطاني السيطرة الاقتصادية بنفس حجم السيطرة السياسية وكان سند الاستعمار في سياسته كبار الملك، فقد ارتفع في ظل الاحتلال عدد الملاك الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدان من ١١,٢٢٠ مالكا سنة ١٨٩٤ إلى ١٢,٤٨٠ عام ١٩١٤ وزادت أملاكهم من ١,٩٩٧,٠٠٠ فدان في عام ١٨٩٤ إلى ١٢,٣٩٧,٠٠٠ فدان عام ١٩١٤<sup>(٢)</sup>.

### المظاهر الاقتصادية في عهد الاحتلال:

ولاشك أن هذه الحالة من الخضوع الاقتصادي التام في هذه المرحلة من الاحتلال لم تؤثر في هيكل بناء الثروة والانتاج والاستهلاك فحسب، بل خفضت أيضا في معنويات المواطنين<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي جعل الرأسمالية المصرية تشعر بالضيق لطغيان النفوذ الأجنبي الاقتصادي، واجتاح هذا التيار مصر وندد بتغلغل الأجانب، وكان أول صوت عبر عن ذلك الضيق هو صوت طلعت حرب الذي رأى أن السبيل إلى تحرير مصر الاقتصادي هو إنشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية، ولا ريب أن الوضع الاقتصادي لمصر في ذلك الوقت هو الذي دفع إلى التفكير في ذلك، فالأرض الزراعية محدودة، والسكان يتزايدون، وإنجلترا هي صاحبة السيطرة على أسعار المحاصيل من

(١) إبراهيم محمد العدوي، قادة التحرير العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) جاك بيرك، المرجع السابق، ص ٣٢.

جهة وارتفاع أسعار الأرض وانخفاض الأرباح من جهة أخرى<sup>(١)</sup>. والمصارف التجارية معظمها إن لم يكن كلها فروع لبنوك أجنبية، ولم تكن هذه البنوك يعينها أن تتفق على المشروعات التي تؤدي إلى إنعاش الحياة الاقتصادية الوطنية، وتميزت جميعها بظاهرة خطيرة، وهي ظاهرة التخصص في أعمال البنوك التجارية، واقتصر عملها على عمليات الائتمان القصير الأجل كتمويل التجارة الخارجية أو تصدير المحصولات، وبخاصة القطن، وفشلت هذه البنوك في تكوين «العادة المصرفية» عند المصريين، وذلك بسبب إصرارها على أجنبييتها وانعزالها عن المحيط الشعبي مما جعلها عاجزة عن امتصاص المدخرات القومية وتوجيهها نحو ميادين الاستثمار<sup>(٢)</sup>.

كل ذلك دفع الغيورين على مصلحة البلاد إلى إنشاء بنك مصر وكان ذلك في أبريل ١٩٢٠م برأسمال قدره ٨٠,٠٠٠ ثم نموه بعد ذلك إلى شركة قابضة واسعة يربو رأسمالها على أربعة ملايين جنيه مصري، ويعتبر تأسيس بنك مصر هو نواه النهضة المالية والاقتصادية التي بدأت عقب الحرب العالمية الأولى، وكان البنك عملاً اقتصادياً خالصاً فلم يكن له انتماءات سياسية إلا انتمائه الوطني لمصر، ورغم مساندة حزب الوفد وكبار الملاك، وقطاعات من التجار فإن البنك كان حريصاً للغاية على ألا يرتبط بشكل وثيق بأية مجموعة أو منظمة يعينها خلال تلك الفترة المبكرة من تطوره<sup>(٣)</sup>. ومن هنا يمكننا القول: بأن بنك مصر مسح عن حياتنا الوصمة التي كان يعيرنا بها المستشار المالي «برونيات» بقوله: إنه ليس بين المصريين من يعرف أعمال البورصة<sup>(٤)</sup>.

وبذلك نجحت الوطنية المصرية في إنشاء أول بنك مصري خالص ويعتبر النتيجة الاقتصادية لثورة ١٩١٩م التي كانت من الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية التي عانتها البلاد قبل الحرب وفي أثنائها، ومن هنا فإن الأوضاع الاقتصادية والمالية كان لها دور كبير في قيام ثورة ١٩١٩<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع التفاصيل: لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى مرجع سابق ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) محمد محمود الصياد وآخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية بيروت دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٧ ص ٨٣، ٨٤.

(٣) أريك دافيز، مازق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث، تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ترجمة سامي الرزاق، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ١٣١، ١٣٥، ١٤٥.

(٤) سلامة موسى، تربية سلامة موسى، بيوت ناشر وتاريخ، ص ١٥٥.

(٥) راجع: جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى

١٩٨٥ ص ٢٧٨، وأيضاً عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩ ج ٢، مرجع سابق، ص ١٦٧ حيث يعتبر بنك مصر نواة النهضة الاقتصادية والمالية لمصر.

وأُسفرت ثورة ١٩١٩ عن تبلور عدة مطالب من شأنها تقوية الاقتصاد المصرى وتدعيمه خاصة أن هذه المطالب تتصل بالفلاحين وهى:

- ١ - تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال، مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية.
- ٢ - إلغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيرا عن نظام الإقطاعيات.
- ٣ - إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً.
- ٤ - إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب.
- ٥ - وضع ضرائب على مياه الري للذين يملكون أكثر من مائة فدان.
- ٦ - إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين<sup>(١)</sup>.

وفى عام ١٩٢١ يعلن عن إنشاء الحزب الاشتراكى المصرى، ويطالب الحزب بوضع خطة للإصلاح الزراعى، ونادى بتأميم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على المحتاجين، بل لقد تصدى لبحث إمكانية تنظيم الفلاحين فى «سوفيات فلاحية»<sup>(٢)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فقد نص برنامج الحزب على أنه يعمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى، والقضاء على التفرقة بين الطبقات فى الحقوق الطبيعية، وإخماد استغلال المستغلين والمضاربيين والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية<sup>(٣)</sup>.

ولكن كل هذه المحاولات لم تحقق لمصر الاستقلال الاقتصادى، أو على الأقل عملت على الحد من التبعية الاقتصادية لإنجلترا، فما إن تحددت العلاقة المصرية البريطانية فى إطار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى أخذ الاهتمام البريطانى بربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى يتزايد بصورة كبيرة، وذلك لاعتقادهم أن هذا يدعم وجودهم فى مصر، كما أنه يضعف موقف الحركة الوطنية فى مواجهة هذا الوجود،

(١) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة الدار المصرية، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص ١٢٩.

(٢) مارسيل كولومب، تطور مصر، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٣) رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٣٢.

وكان الاحتلال البريطاني لمصر حريصا منذ بدايته على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الإنجليزي ربطا كليا، ومن العوامل التي جعلت اقتصادنا يدور فى فلك الاقتصاد البريطانى تحويل غطائنا النقدي من الذهب إبان الحرب العالمية الأولى إلى أدونات على الخزانة البريطانية، مما أتاح لبريطانيا الحصول على ما تشاء من العملة المصرية لتمويل عملياتها العسكرية<sup>(١)</sup>.

## الصناعة المصرية فى ظل الاحتلال:

ولكن يذكر أن ظروف الحرب حالت دون استيراد المواد المصنعة، مما أدى إلى إقامة عدد من الصناعات فى مصر لسد النقص الذى أحس به الشعب ولكفاية جيوش الحلفاء، وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع الأسعار الذى حدث بسبب تعذر الاستيراد قد أغرى كثيرا من أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم فى إنتاج السلع الاستهلاكية طمعا فى تحقيق أرباح استثنائية، فكانت الحرب بمثابة حماية جمركية غير مباشرة للصناعات الوطنية ساعدت على ازدهار الصناعة فى مصر ازدهارا نسبيا<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يمكن القول بأن الصناعة المصرية بدأت تأخذ مكانها خلال الحرب العالمية الأولى وذلك لأول مرة من بعد الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢م، وقد وجدت الصناعة جوا ملائما فى ذلك الوقت، فالشعب محتاج للغذاء والكساء وجيوش الاحتلال فى حاجة إلى المصنوعات من ذخيرة وصيانة اسلحة وصناعات معدنية مختلفة، وما كان لانجلترا أن تترك هذه الحركة الصناعية المصرية الوليدة تسير فى طريقها لولا حاجتها الشديدة إليها فى ظل هذه الظروف الصعبة التى كانت تمر بها إبان الحرب، الأمر الذى جعلها تخفف من قبضها على مصر من هذه الناحية<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع بالتفصيل: رؤوف عباس، الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥ مجلة السياسة الدولية، إبريل ١٩٨١ العدد (٦٤) ص ٦٥ وما بعدها.

(٢) أنظر بالتفصيل: على لطفى، التطور الاقتصادى، القاهرة، مكتبة عين شمس الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٦١ وما بعدها وأيضا: رؤوف عباس: جماعة النهضة القومية، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣) لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق، ص ١٢٤ وما بعدها. وأنظر أيضا: عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٩٧٦، ص ١٨٤.

والواقع أن الصناعات التى نشأت خلال فترة الحرب العالمية الأولى كانت من الصناعات الصغيرة، وكانت معظم المصانع من النوع الفردى محدود الموارد الذى يتبع أساليب الانتاج الفنية القديمة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

١ - أن الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة كانت لا تصنع فى مصر كما كان استيرادها متعذرا بسبب ظروف الحرب.

٢ - أن إنشاء المصانع الكبيرة ذات الكفاية الانتاجية العالمية يستدعى فترة من الوقت، وقد تنتهى الحرب قبل أن تبدأ تلك المصانع فى الإنتاج فيتعرض أصحابها لخسارة محققة بسبب المنافسة الأجنبية.

٣ - خلال فترة الحرب كانت المضاربة ظاهرة منتشرة فى معظم نواحي الأعمال، ومن المعروف أن المشروعات الكبيرة تتجنب المضاربة.

٤ - أن الطمع فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح الاستثنائية قد دفع المنتجين إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التى لا تحتاج إلى وقت طويل قبل إنتاج السلعة وعرضها فى الأسواق.

٥ - إرتفاع سعر الفائدة خلال فترة الحرب وتوقع انخفاضه فى فترة السلم التالية، مما أدى إلى تأجيل المشروعات الضخمة التى تحتاج إلى قروض كبيرة<sup>(١)</sup>. لهذه الأسباب جميعا لم تنشط الصناعة فى مصر بشكل قوى فعال، وما إن انتهت الحرب حتى عادت الصناعة إلى حالة الضعف والركود، ويمكن أن نطلق على الحالة التى ظهرت بها الصناعة خلال فترة الحرب «بالانطلاقة الصناعية المؤقتة» سرعان ما انقضت نتيجة عودة السلع الأجنبية وإغراق السوق المصرى بها ومنافستها للسلع المحلية، فلم تستطع الصناعات المصرية الناشئة أن تصمد أمام تيار المنافسة الأجنبية، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن لاقت الصناعات المصرية حتفها أو كادت<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من أن الصناعات التى قامت فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الأولى قد لاقت حتفها - على حد قول الدكتور على لطفى - إلا أن هذه التجربة كانت بمثابة نقطة

(١) راجع بالتفصيل: على لطفى، التطور الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) أنظر: نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ محمد على حتى عهد عبد الناصر، القاهرة، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ وأيضا: رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، مرجع سابق، ص ١٩.

تحول في تاريخها الاقتصادي، فقد استطاع الاقتصاد المصري أن يتمرد على العراقيل والعقبات التي وضعها الإنجليز منذ احتلالهم لمصر، لحجب ازدهار الصناعة بها حيث كانت الإدارة البريطانية متجهة في المقام الأول - كما أشرت إلى ذلك من قبل - نحو التوسع في زراعة القطن لأنه محصول رائج في الأسواق العالمية، وكان ثمنه هو النقد الأجنبي الضروري للوفاء بجزء كبير من الدين، واستطاع الاقتصاد المصري أيضا أن يكذب مقولة إن «الاقتصاد الزراعي هو النوع الوحيد الذي يلائم مصر»<sup>(١)</sup> حيث إن مصر كانت تعتمد في اقتصادياتها على القطن، فهو يعتبر أهم الحاصلات الزراعية بها وهو يساهم في ثروتها مساهمة فعالة وتتأثر مالميتها به، وكان من الطبيعي أن ينعكس الاضطراب الاقتصادي العالمي الناشئ عن الحرب علي سوق القطن المصرية، فكانت أول نتيجة ترتبت على افتتاح الأعمال الحربية هي حدوث النقص الشديد في طلب القطن المصري تبعا للقيود المفروضة بسبب الحرب وصعوبات النقل البحري، تبع ذلك تدهور الأسعار في البورصة، حتى أصيبت البلاد بأشد حالات الضنك والقلق<sup>(٢)</sup>.

ولكن هذه الحالة سرعان ما تغيرت خاصة في عام ١٩١٦ فقد زادت المساحة المزروعة قطننا ما بين عام ١٩١٤، ١٩١٧ من ٢٨٪ إلى ٤٠٪ من الأراضي المنزرعة، وارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً ملحوظاً حتى بلغت عام ١٩١٨ ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩١٣<sup>(٣)</sup>.

بيد أن هذه الزيادة استفاد منها الأغنياء وأصحاب الأراضي الكبيرة أكثر من الفقراء لأن نسبة كبيرة من الفلاحين كانت تملك عدداً قليلاً من الأراضي، وبذلك يمكن أن تكون الحرب قد أسهمت في تعميق حدة التناقض الطبقي بين المصريين فقد زاد الأغنياء غنى عن طريق زيادة دخولهم سواء من القطن أو غيره وزاد الفقراء فقراً نتيجة الارتفاع المتوالي في الأسعار<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا يمكن القول: بأن الاقتصاد الزراعي المصري خلال فترة الحرب اتسم بعدم

(١) أنظر بالتفصيل: نجلاء عز الدين، العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٩١، ١٩٢.

(٢) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق ص ١١٣.

(٣) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٤) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، ص ١١٤. وأيضا: نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

الاستقرار والتذبذب والإجفاف الشائن بحق مصر لحساب مصالح إنجلترا، وأن البلاد خلو من الهيئات التي تعمل على حل معضلات المسائل الناشئة عن الحوادث الطارئة مثل النقبات الزراعية والتعاونية ونقابات التسليف والبنوك الأهلية الحقيقية، ولقد أبانت الحرب شدة الغبن على البلاد وعدم مسئولية القائمين بالأمر إذ سلموا أمور مصر إلى الانجليز الذين أسعوا التحكم في البلاد والعباد<sup>(١)</sup>.

## ثورة ١٩١٩ والوضع الاقتصادي:

ومن ثم فقد هبط مستوى الإنتاج للعامل الزراعى أثناء الحرب وبعدها عن المستوى الذى كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى لأن التفكك والخلل الذى حدث خلال الحرب هو - بصفة أساسية - السبب فى الهبوط السريع للإنتاج فى ذلك الوقت فخلد كانت الحيوانات والرجال والمحاصيل كلها مطلوبة للمجهود الحربى البريطانى فى أوقات الحرب، وإن صورة هذا التدهور والهبوط لمستوى هؤلاء الذين يشغلون قاع المجتمع الريفى لن تتحسن طالما ظل هؤلاء العمال الزراعيون لاينالون حقوقهم ومكاسبهم<sup>(٢)</sup>. ولم يكن العامل الزراعى فقط هو المهضوم حقه فى تلك الحقبة التاريخية العصبية من تاريخ البلاد، بل المواطن المصرى بشكل عام، كان يرسف تحت أغلال هذا الظلم الشديد من قبل الاحتلال ونظام الحكم الاستبدادى، باستثناء هذه الفئة التى والت الاحتلال والملك ورأت مصالحها فى ذلك، حتى وإن تعارضت هذه المصالح مع مصالح الأمة والوطن، الأمر الذى جعل الأمة تنثور وتنفجر فى ١٩١٩م على الأوضاع السائدة، فخرجت المظاهرات فى كل من القرى والمدن تندد بالاحتلال وتطالب بالجلء والاستقلال، وهذا كله يؤكد أن الوضع الاقتصادى الذى ساد المجتمع المصرى كان من أبرز النوافع لقيامه بالثورة، فلقد طاف طائف الثورة بالنفوس فى ١٩١٩م فبعث فيها روحاً جديدة من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى إلى جانب الجهاد فى سبيل الاستقلال السياسى<sup>(٣)</sup>. ويطرح المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى سؤالاً: هل نجحت ثورة

(١) لطيفة محمد سالم، السابق نفسه، ص ١١٨.

(٢) أنظر بالتفصيل: ألان ريتشارد، التطور الزراعى فى مصر ١٨٠٠ - ١٩٨٠ ترجمة، أحمد فؤاد سيف النصر، القاهرة، كتاب الأماهى، رقم (٢٤) يوليو ١٩٩١، ص ١٧٧ - ٢٠٠.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩، ج٢ القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص ٢٨١.

١٩١٩ فى النهضة الاقتصادية؟ ويجيب على سؤاله بقوله: إذا رجعنا إلى قيادة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إهمالا شاملا، ويعتبر ذلك الإهمال من نواحي النقص فى زعامة الثورة، وذلك إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة، وأن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها فاتجه من تلقاء نفسه إلى تعضيد النهضة الاقتصادية وإلى متابعة البعث الاقتصادى الذى بدأ قبل الثورة<sup>(١)</sup> وذلك لأن البعث الوطنى منذ مصطفى كامل ومحمد فريد لم يغفل عن أهمية وضرورة النهضة الاقتصادية للبلاد، وقد اقترن جهادهم السياسى بالجهاد الاقتصادى، رغم العقبات التى كان يضعها الاحتلال فى سبيل ذلك من إغفال أمر الصناعة الذى كان ذا أثر فى بقاء التقدم فى مظاهر الحياة الاجتماعية<sup>(٢)</sup>.

فأغلب مشاريع تخطيط المدن وإقامة المباني وغيرها مما نجد له مثيلا فى الأمم التى سبقتنا فى مضمار الرقى من نتائج الانقلاب الصناعى الذى أخذت تلك البلاد بأسبابه، وظهور وتقدم الصناعة فى بلد يدعو إلى ازدياد قوة الرأى العام والشعور بمساوىء المجتمع، فيطالب هؤلاء بالحقوق السياسية وتعميم التعليم، فتظهر النقابات العمالية وتصدر الحكومة التشريعات المختلفة التى تتصل بالعمل، وتدعو الصناعة إلى ترقية وسائل النقل، بل إنها تقضى على شرور ومساوىء منها قوة العصبية وانتشار المحسوبية فى العلاقات والمعاملات، إذ يغلب على المجتمع الزراعى أن يكون الولاء للأسرة شديدا بحيث يتدخل فى سير المصلحة العامة<sup>(٣)</sup>.

بل إن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة وتدرج فى عداد الأمم الفقيرة إذ تعيش عالية على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية، وبالتالي تقبل طوعا أو كرها سيطرة هذه الدول<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١، مرجع سابق، ج٢، ص ١٦٧، ١٦٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٣) أنظر بالتفصيل: راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة، مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الخامسة، ١٩٥٤، ص ١٨٣.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

وهذا بعينه ما حرصت عليه انجلترا من بداية احتلالها لمصر، كما أكد الباحث على ذلك من قبل بأن جعلت مصر بلدا متخصصا فى الزراعة، وزراعة القطن على وجه التحديد، وهذه السياسة سياسة «التخصص» قصد بها تجويع الشعب المصرى، إذ أصبحت مصر لأول مرة فى تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها وصار من الضرورى أن تستورد مقادير كبيرة من القمح<sup>(١)</sup>.

ولاشك أن هذا الوضع الاقتصادى الذى كانت تتر به مصر فى ظل الاحتلال البريطانى، كان وضعاً سيئاً، رغم الجهود الوطنية التى انبثقت عنها بنك مصر، والذى يعتبر أول بنك وطنى أسس فى تاريخ مصر الحديث، وما تبعه من مشاريع اقتصادية هامة كإحيائه صناعة الغزل والنسيج<sup>(٢)</sup>.

وفى الواقع إلا أن هذه الجهود لم تستطع أن ترفع عن كاهل العامل المصرى الظلم الواقع عليه بل كانت هناك صورة مهينة كان عليها المصرى الذى يسوده النظام الإقطاعى الذى كان يقوم على ربط الفلاحين الفقراء بأراضى كبار الملاك ليزرعوها ويقدموا انتاجها لهؤلاء الملاك الكبار فى مقابل حصولهم على أجر عينى يتمثل فى حيازات صغيرة من الأراضى تبلغ مساحتها عدة قراريط لكل فلاح. وتقع على هامش أرض المالك الكبير التى يزرعها له هذا الفلاح، وفى المواسم يقوم المعدمون الذين لا يملكون سوى قوة عملهم بمشاركة الفلاحين الفقراء فى زراعة أراضى كبار الملاك مقابل حصولهم على جزء هزيل من المحصول يكفى بالكاد لسد الرمق، وكان سكان الريف العشرة ملايين، يتقاسمون ستة ملايين فدان هى إجمالى المساحة الزراعية فى مصر بموجب علاقات الانتاج الإقطاعية البالغة القوة حيث إن ١٠٪ منهم يستحوذون على ٤٣٪ من الأراضى بمتوسط مائتى فدان للمالك الواحد وهؤلاء هم كبار الملاك المعروفون باسم «السادة الإقطاعيون»، كما أن ١٦٪ من سكان الريف يستحوذون على ٣٠٪ من الأرض بمتوسط ثلاثة عشر فدانا للمالك الواحد، وهؤلاء هم متوسطو الملاك المعروفون باسم «تاغنياء الريف» أما الاغلبية الساحقة والتى تشكل ٧٣٪ من سكان

(١) جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، القاهرة، لجنة البيان العربى، الطبعة الأولى، ١٩٥٥، ص ٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول البنك وبوره فى النهضة الصناعية فى مصر، أنظر عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ج ٢ مرجع سابق ص ٢٨٢.

الريف فإنهم لا يستحوذون إلا على ٢٧٪ من الأراضي الزراعية بمتوسط يقل عن الفدان للفرد الواحد وهؤلاء هم فقراء الريف المعروفون باسم «أقنان الأرض» يعنى عبيد الأرض<sup>(١)</sup>. ولاشك أن هذا الوضع الطبقي فى الريف المصرى أحدث شروخا نفسية هائلة فى نفوس الفلاحين البسطاء، فى حين أن الأجنبى الذى يعيش على أرض مصر سواء فى المدن أو القرى كان يتمتع بامتيازات ميزتهم على المصريين تميزا صارخا وهذه الامتيازات التى حصل عليها الأجانب وتمتعوا بها كانت تهدف فى نشأتها إلى حماية هؤلاء الأجانب من وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، غير أن الذى حدث مع التطور كان عكس ذلك تماما، فقد أصبحت هذه الامتيازات تتسع دائرتها، وتشتد وطأتها حتى لم يعد بينها وبين الامتيازات الأصلية صلة شبه محسوسة لا فى مظهرها ولا فى أغراضها أو آثارها ونتج عنها مع الزمن، وعلى التتابع ألوان من الحصانة فى شتى الميادين جعل منها حالة تقرب من الفوضى<sup>(٢)</sup>.

و خلاصة القول: فإن الحالة الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر فى ظل الاحتلال البريطانى كانت حالة غاية فى التردى والضعف. وذلك بسبب السياسة الاقتصادية الشوهاء التى فرضها الاحتلال على البلاد، بداية من «تخصيص» مصر بالزراعة لتمد إنجلترا ومصانعها بما تحتاجه من مواد خام خاصة القطن، فى الوقت الذى تحكم فيه الانجليز فى ثمن القطن فأضاعوا بذلك الكثير من الأموال على مصر واقتصادها، وفى الجانب المقابل أهملوا الصناعة، بل دمروا ما كان قائما عند بداية الاحتلال، وأوهموا المصريين بأنه شعب لا يصلح إلا للزراعة، وأن مصلحتهم ليست إلا فى الزراعة. بجانب ذلك ابتليت مصر بنكبة اقتصادية بسبب الحرب العالمية الأولى، والتى فيها انخفض

---

(١) محمود عبد الفضيل: التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص ٩، ١٥.

(٢) بدأت الامتيازات الأجنبية من القرن التاسع عشر وظلت قائمة حتى ألغيت عام ١٩٣٧ بعد أن قررت معاهدة مونترنو تنظيم إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر. ولزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر: نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ١٣ - ١٤.

سعر القطن وسخرت القوى العاملة من الشعب المصرى لصالح الإنجليز فى حربها وذلك طوعا أو كرهاً وإن انتعشت الصناعة المصرية فى إبان الحرب لكن ما كان للمحتل أن يترك لها هذه الفرصة إلا لمصلحته ومنفعته أولاً وأخيراً، بدليل أن هذه الصناعة أصيبت بنكسة بعد انتهاء الحرب بسبب ما أغرقت به البلاد من صناعات أجنبية، وتخرج مصر من الحرب وهى فى وضع اقتصادى يرثى له، الأمر الذى دفع الشعب إلى الثورة فى ١٩١٩.

والواقع أنه، ولولا أن القوى الوطنية انتبهت لهذه القضية وأولتها اهتمامها لم يكن ليظهر بنك مصر الذى أسسه الاقتصادى المصرى طلعت حرب عليه رحمة الله، فكان هذا البنك عملاً اقتصادياً مصرياً وطنياً مخلصاً خالصاً، ولم يكن لأى من القوى السياسية الكائنة حينئذ أى سلطان أو ولاية عليه، فكان هذا البنك وما أقامه من مشاريع اقتصادية يمثل نقطة ضوء فى ظلام حالك، وهذا الضوء فى حاجة إلى دعم ودفع إلى الامام لينتشل البلاد من هدمتها الاقتصادية التى كانت تعيشها، صحيح أن الحزب الاشتراكى المصرى عندما أعلن عن إنشائه رفع شعارات وطالب بمطالب من شأنها أن ترفع من شأن العامل وتدفع الحالة الاقتصادية إلى التقدم، ولكن هذا الحزب ومبادئه لم يلق قبولا جماهيرياً لما حمله من أفكار ومبادئ تتعارض مع دين الأمة. وفى ذلك يقول مارسيل كولومب إن الحزب الاشتراكى المصرى أكد على تفكيره اللاديني «العلمانى» وذلك عندما طالب بفصل الإسلام عن الدولة وبمساواة الرجل والمرأة، وإن الحزب لم يخف تعاطفه مع البلشفية وأعرب عن أمنيته فى أن تعترف الحكومة المصرية بالنظام القائم فى موسكو<sup>(١)</sup>.

ولاشك أن هذه المقولات التى تبناها الحزب الاشتراكى أفقدته الكثير من فعاليته وتقبله لدى جماهير الشعب المصرى مما أدى هذه الجماهير إلى ما يشبه رفض الحزب وما يتبناه من آراء وأفكار، ثم كان هناك الحزب الذى انبثق عن ثورة ١٩١٩ وهو حزب الوفد، وقد اهتم هذا الحزب بالاستقلال السياسى على طريقته أكثر من اهتمامه بالاستقلال الاقتصادى، فظل الحال كما هو عليه نظاماً رأسمالياً، إقطاع تتحكم من خلاله قلة تملك الكثير فى أغلبية لا تملك إلا القليل، بل ازدادت الحالة الاقتصادية

(١) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

تدهوراً بسبب الكساد الكبير الذي حل بالعالم عام ١٩٢٩م والذي انعكس على الأوضاع في مصر بطبيعة الحال، فساعات الأحوال الاقتصادية أكثر، وانخفض مستوى المعيشة، بسبب انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية، وخاصة القطن<sup>(١)</sup>.

ومعلوم أن مصر تحصل على حاجتها من المواد التامة الصنع نظير ما تصدره من الأقطان، فإذا هبط سعر هذا المحصول دون أن يقابل ذلك زيادة الكمية المطلوبة منه أو انخفاض أثمان المنوعات بنفس النسبة تعذرت المحافظة على معيار المعيشة، وهذا كله حدث أثناء فترة الكساد العالمية<sup>(٢)</sup>.

### تأزم الوضع الاقتصادي ورد الفعل:

وقد كان لهذا الوضع الاقتصادي في مصر تأثير في نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين<sup>(٣)</sup>. والحقيقة أن الشيخ البنا أدرك هذه القضية منذ وقت مبكر، خاصة في بعدها المتعلق بالاحتلال والسيطرة الأجنبية على موارد البلاد، ولنتذكر أنه في حياته الوظيفية عندما ذهب إلى مدينة الإسماعيلية سنة ١٩٢٧، أثارت مظاهر تلك السيطرة الأجنبية على كل مرافق الحياة في المدينة، وخاصة مرافقها الاقتصادية، وكانت شركة قناة السويس بمكاتبها ومبانيها الفخمة رمزا صارخا للاحتلال الاقتصادي، إلى جانب معسكرات الجيش البريطاني التي كانت مع الأخرى رمزا صارخا للاحتلال العسكري<sup>(٤)</sup>.

وعلى صفحات مجلة الإخوان المسلمين الأسبوعية- وهي أول مجلة تصدرها الجماعة عام ١٩٣٣- كتب حسن البنا بحث المصريين على مقاطعة «الخوارج» في البيع والشراء وكافة المعاملات، ويدعو إلى تشجيع مشروعات أبناء الوطن، وفي هذا المقال المبكر دعا البنا إلى «مقاطعة أعداء الله.. وتشجيع إخواننا المسلمين، وألا ينفق

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس أسماعيل، التطور الاقتصادي، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨، ص ٣٢٣ وما بعدها.

(٢) راجع: راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٣) عثمان عبد العزيز رسلان، التربية السياسية عند الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ١١٤، ١١٥.

(٤) إبراهيم النيومي غانم، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

أحدنا قرشا إلا وهو يعلم أنه سيذهب إلى مسلم ينفقه في مصلحة من مصالح الأمة، ولن يكيد الأعداء مثل قطع الأموال عنهم»<sup>(١)</sup>.

ولاشك أن البناء في ذلك قد أدرك في هذا الوقت المبكر ضرورة التخلص من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطنى، وضرورة تشجيع المشروعات المحلية والصناعية المصرية تحقيقا لسياسة الاعتماد على الذات، والتنمية المستقلة، وقطعا للطريق أمام التغلغل الأجنبى الذى من شأنه احكام روابط التبعية بالخارج.. وانطلق البناء فى رؤيته فى هذا المجال، من اعتقاده الراسخ بأن الاحتلال الاقتصادى الممثل فى شركات الاحتكار الأجنبية هو السبب الرئيسى فى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا فقد رأى حسن البناء أن الإصلاح الاقتصادى لمصر ينبغى أن يقوم على عنصرين هما:

١ - أن الاستقلال الاقتصادى هو أساس أى استقلال سياسى أصيل.

٢ - تحسين الأوضاع الاقتصادية بما يحقق نوعا من التأمين الاجتماعى والاقتصادى للجماهير المصرية الفقيرة ويسد الثغرات الموجودة فى البنيان الطبقي حتى يتم تجنب الفرقة الوطنية التى تنجم عن الصراع بين الطبقات<sup>(٣)</sup>.

---

(١) حسن البناء، جريدة الإخوان المسلمين، العدد (١٥) السنة الأولى، ٣١ جمادى الأولى ١٣٥٣ ص ١٠.

(٢) إبراهيم البيومى غانم، الفكر السياسى، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(٣) ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، ج٢ ترجمة منى أنيس وعبد السلام

رضوان، القاهرة مكتبة مدبولى، بيون تاريخ، ص ٢٢٧.



# الخاتمة

انتهت فصول الكتاب، وكل فصل منها، كان بمثابة عامل، بل مجموعة، من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الصحافة الإسلامية، وقد اتضح لنا بجلاء كيف أن الواقع السياسي الذي عاشته بلادنا دفع الفيورين من أبناء هذا الوطن إلى أن يصدروا الصحف والمجلات التي تندد بالاحتلال الانجليزي، وتكشف للرأى العام مخاطره وجرائمه ورأينا أيضا، أنه عندما انحسر التيار الإسلامى السياسى، قامت على أثره حركة الإخوان المسلمين، وذلك بسنوات قليلة، تنادى تلك الحركة بشمولية الإسلام، بمعنى أنه دين ينظم علاقة العبد بالرب، وسياسة تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، أى أن الإسلام، ليس عقيدة فحسب، بل هو عقيدة وشريعة، يحتكم إليها المجتمع بأقراده وجماعاته فى كل شأن وفى كل أمر، من شئون وأمر الحياة جميعا .

ولذلك رأينا فى خلال الفترة من ١٩٣٣ حتى ١٩٥٤، العديد من الصحف والمجلات الإسلامية التي أصدرتها حركة الإخوان المسلمين، تعبر عن أهدافها وتدعو إلى مبادئها، وتدافع عن قضاياها. (١)

ولاشك أيضا فى أن الظروف الثقافية والفكرية التي مرت بها الأمة المسلمة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت من أكبر الدوافع التي أدت إلى ظهور صحافة إسلامية، تنادى بالفكرة الإسلامية، وترد على الأفكار والثقافات الوافدة، وتقند الآراء والمذاهب التغريبية والشيعوية التي ظهرت من تلك الأونة الخطيرة من حياة الأمة، وكذلك كانت الظروف الاجتماعية، وتحلل المجتمع من بعض قيمة وعاداته وتقاليده الإسلامية من أكبر العوامل التي ساعدت على ظهور صحافة إسلامية، تحارب الطبقة وتدعو إلى المساواة. وتنادى بالعدالة الاجتماعية، وتعمل على المحافظة على قيم الأمة ومثلها، وعلى صدر صفحات الصحافة عامة والصحافة الإسلامية خاصة، انفجرت قضية تحرير المرأة، وقد اختلفت فى شأنها الآراء والاتجاهات والتيارات، وكان لكل

(١) راجع بالتفصيل: شعيب الفباشى ، التحرير الصحفى فى الصحافة الإخوان المسلمين، ودراسة تحليلية، الفترة من يونيو ١٩٣٣ حتى أغسطس ١٩٥٤، دكتوراة، غير منشورة . كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة ، ١٩٩٦ .

وجهة هو موليتها، فأنصار التيار الإسلامى منهم من ينادى بتعليم المرأة وإعطائها حقوقها، فى تحشم وتأدب فى غير تبذل ومنهم من ينادى بالحافطة على القديم والذى كان عليه المجتمع حينئذ. أما التيار التغريبي، فهو ينادى بأن تعيش المرأة المسلمة على طريقة المرأة الأوروبية، غير عابئ بتعاليم الإسلام .

وهكذا رأينا أن الواقع الاجتماعى فرض نفسه على الصحافة الإسلامية والأمر لا يقل أهمية بالنسبة للظروف الاقتصادية والأزمات الصناعية التى كان المجتمع الإسلامى يمر بها.. فقد كان هذا الواقع وتلك الظروف من أقوى الدعائم التى ساندت وساعدت على ظهور تيار إسلامى واع ومدرك لخطر الوضع القائم، الأمر الذى دفع الصحافة الإسلامية إلى تبني الحل الإسلامى للأوضاع الاقتصادية القائمة، وتنادى بأن الاستقلال الاقتصادي هو أساس الاستقلال السياسى، وهذا ما تنادى به الصحافة الإسلامية حتى يومنا هذا، إذ إن التحرر الاقتصادي والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية، والاعتماد على النفس ومحاولة الاكتفاء الذاتى، وزيادة الانتاج هو المخرج الوحيد لأمتنا من أزمته الراهنة، وما أشبه الليلة بالبارحة.!

وبعد فإن الباحث لا يزعم بهذه الدراسة أنه غطى جميع الباحث والمداخل التى يمكن أن يمهدها لدراسة تاريخ الصحافة الإسلامية، وحسبه، أنه حاول أن يفعل شيئاً غلب على ظنه إلى حد اليقين، أنه به سد ثغرة مهمة كان على الباحثين فى مجال التأريخ للصحافة الإسلامية أن يسدوها، ويبقى فى المجال متسع لدراسات وأبحاث أخرى، قد يقوم بها الباحث أو يشاركه فيها زملاء آخرون، الله أسأل، أن يجعل هذا العمل كله خالصاً لوجهه الكريم ولا يجعل لأحد من الناس فيه شيئاً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# أهم المراجع

- ١- أنور الجندي، تطور الصحافة في مصر، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط ١ ، ١٩٦٧ .
- ٢- جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ .
- ٣- جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، لجنة البيان العربي، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٥ .
- ٤- حسن البنا ، مجموعة الرسائل، دار الشهاب، القاهرة ، ط ١ ، بدون تاريخ .
- ٥- حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦ .
- ٦- حسن فوزي، سعد زغلول الزعامة والزعيم، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦ .
- ٧- خالد محمد نعيم، الجنور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر، ١٧٥٦ - ١٩٨٦ ، دراسة وثائقية المختار الإسلامي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨ .
- ٨- راشد البراوي ومحمد حمزه عليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة، ط ٥ ، ١٩٥٤ .
- ٩- رجاء النقاش ، المجلات الثقافية والتحديات المعاصرة ، سلسلة كتاب العربي ، الكويت رقم (٣) يوليو ١٩٨٤ .
- ١٠- رؤوف عباس ، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٣ .
- ١١- زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني وبوره في السياسة المصرية ، ١٩٠٧ - ١٩٥٣ ، الفاروقية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨١ .
- ١٢- سامي عزيز، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٨ .
- ١٣- سعيد إسماعيل على ، الفكر التربوي العربي الحديث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت ، رقم (١١٣) ط ١ ، ١٩٨٧ .

- ١٤- طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر. ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، دار الشروق  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .
- ١٥- ——— ، الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٥٤ - ١٩٥٢ ، دار الشروق  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ .
- ١٦- ——— ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، كتاب الهلال  
العدد (٤٩٢) دار الهلال ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ .
- ١٧- عبد العزيز على ، الثائر الصامت ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٨ .
- ١٨- عبد الحى دياب، الإقطاع الفكرى وأثاره، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، بدون  
تاريخ.
- ١٩- عبد الرحمن الرفاعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف  
القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٨٣ .
- ٢٠- ——— ، ثورة ١٩١٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٨ .
- ٢١- ——— ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . دار المعارف،  
القاهرة، ط ٣ ، ١٩٨٦ .
- ٢٢- ——— ، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات  
١٩٥٢ - ١٩٥٩ ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٩ .
- ٢٣- عبد الستار فتح الله سعيد، الغزو الفكرى والتيارات المعادية للإسلام، دار  
الأنصار ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٧ .
- ٢٤- عبد المنعم النمر ، إسلام لاشيوعية ، مكتبة غريب، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٦ .
- ٢٥- ——— ، الثقافة الإسلامية بين الغزو والاستغناء ، دار المعارف ، القاهرة،  
ط ١ ، ١٩٨٧ .
- ٢٦- على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،  
ط ١ ، ١٩٩٣ .
- ٢٧- على الدين هلال ، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث، معهد البحوث  
والدراسات، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٥ .

- ٢٨- على جريشة أساليب الغزو الفكرى للعالم الإسلامى، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ٣١ ، ١٩٧٩ .
- ٢٩- عماد الدين خليل، البعثات التعليمية بين السلب والإيجاب، دار الاعتصام، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- ٣٠- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، رقم (٢٦) ط ١ ، ١٩٨٥ .
- ٣١- فؤاد مرسى، حول الفكرة العربية فى مصر، دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ .
- ٣٢- فهمى الشناوى، المؤامرة على إسقاط الخلافة العثمانية، المختار الإسلامى ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ.
- ٣٣- قاسم أمين، تحرير المرأة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
- ٣٤ - لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ط ١ ، ١٩٨٤ .
- ٣٥- محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٧٩ .
- ٣٦- محمد عمارة قاسم أمين وتحرير المراج و دار الهلال ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- ٣٧- محمد حسنين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة و ط ١ ، ١٩٧٧ .
- ٣٨- محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الآداب المعاصر، مكتبة الآداب، لقاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٢ .
- ٣٩ - محمد جلال كشك، وبخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ ١٩٧٨ .
- ٤٠ - محمد جابر الأنصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى السرق العربى سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد رقم (٣٥) ط ١ ، ١٩٨٠ .

